

Distr.: General
27 January 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة العشرون

فيينا، ١١-١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١

البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية: أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبخاصة أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

أنشطة معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٣	ثانياً - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة
٣	ثالثاً - أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة
٣	ألف - معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإحرام ومعاملة المجرمين

* E/CN.15/2011/1.



الصفحة

٥	 معاهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	باء-
٧	 المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة	جيم-
٨	 المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين	دال-
١١	 المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية	هاء-
١٢	 المعهد الأسترالي لعلم الجريمة	واو-
١٥	 المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية	زاي-
١٧	 جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية	حاء-
١٩	 المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة	طاء-
٢٠	 معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني	ياء-
٢٢	 المركز الدولي لمنع الجريمة	كاف-
٢٤	 معهد الدراسات الأمنية	لام-
٢٧	 المعهد الكوري لعلم الجريمة	ميم-
٢٩	 معهد بازل للحوكمة	نون-
٣١	 أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية	رابعاً-

أولاً - مقدمة

- ١- هذا التقرير الذي يلخص الأنشطة التي نفذتها في عام ٢٠١٠ المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، أُعِدَّ وفقاً لقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢/١٩٩٢ و ٢١/١٩٩٤ و ٢٣/١٩٩٩ ووفقاً لمقرر المجلس ٢٤٣/٢٠١٠ ويستند التقرير إلى مساهمات قَدّمتها المعاهد.
- ٢- وترأس مسؤول الاتصال بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المعني بالتنسيق مع شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الاجتماعَ التنسيقَ للشبكة لعام ٢٠١٠، الذي استضافه المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية في كورمايور، إيطاليا، وظلَّ المكتب طوال عام ٢٠١٠ يتعاون تعاوناً ثنائياً مع عدة أعضاء في الشبكة.

ثانياً - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

- ٣- عملاً بالنظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩، المرفق)، سيقدم مجلس أمناء المعهد تقريراً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها العشرين، يتضمن معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في عام ٢٠١٠. وترد معلومات وتقارير أخرى على موقع المعهد الشبكي (www.unicri.it).

ثالثاً - أنشطة المعاهد الإقليمية والمعاهد المنتسبة

ألف - معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين

- ٤- أفاد معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، بأنَّ الدورات التدريبية والحلقات الدراسية التالية عُقدت في عام ٢٠١٠:
- (أ) عُقدت في الفترة من ١٢ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ شباط/فبراير الحلقة الدراسية الدولية المتقدمة الـ ١٤ بشأن تعزيز التدابير اللازمة لضحايا الجريمة في كل مرحلة من مراحل عمليات العدالة الجنائية؛

(ب) عُقدت في الفترة من ١٢ أيار/مايو إلى ١٨ حزيران/يونيه الدورة التدريبية الدولية الـ ١٤ بشأن إعادة توطين المجرمين بفعالية عن طريق تعزيز "عوامل إعادة الإدماج في المجتمع"؛

(ج) عُقدت في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر الدورة التدريبية الدولية الـ ١٤ بشأن "مكافحة عائدات الجريمة: تدابير كشف العائدات ومصادرتها واستردادها ومكافحة غسل الأموال"؛

(د) عُقدت في الفترة من ١٨ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر الدورة التدريبية الدولية الثالثة عشرة بشأن تصدي العدالة الجنائية للفساد؛

(هـ) عُقدت في مانيل من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر الحلقة الدراسية الإقليمية الرابعة بشأن الحوكمة الرشيدة في بلدان جنوب شرق آسيا في مجال ضمان حماية الشهود والمبلغين وتعاونهم، واشترك في استضافتها معهد آسيا والشرق الأقصى ووزارة العدل في الفلبين؛

(و) عُقدت في الفترة من ٣ إلى ١٨ آذار/مارس الحلقة الدراسية السادسة بشأن العدالة الجنائية في آسيا الوسطى وتناولت موضوع تدابير العدالة الجنائية الفعالة لمكافحة جرائم المخدرات ومنع الاتجار بها دولياً؛

(ز) عُقدت في الفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر الحلقة الدراسية السادسة عشرة بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية في الصين، وتناولت العلوم الجنائية وشهادة الخبراء؛

(ح) عُقدت في الفترة من ١٥ شباط/فبراير إلى ١١ آذار/مارس الدورة التدريبية القطرية العاشرة بشأن نظام معاملة الأحداث الجانحين في كينيا؛

(ط) عُقدت في الفترة من ٢٢ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه الدورة التدريبية القطرية الخامسة بشأن معاملة المجرمين معاملةً مجتمعية من خلال اتباع نهج شامل حيال تنمية الموارد الطوعية في الفلبين.

٥ - ونُفذت في عام ٢٠١٠ أنشطة التعاون التقني التالية:

(أ) زار اثنان من أعضاء هيئة التدريس كوستاريكا في الفترة من ٢ إلى ١٢ آب/أغسطس، وتشارك مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في تنظيم دورة

دراسية دولية بشأن إصلاح العدالة الجنائية في أمريكا اللاتينية. وزار أحد الأساتذتين هندوراس في الفترة من ١٢ إلى ١٤ آب/أغسطس لحضور حلقة دراسية نظمت على سبيل المتابعة؛

(ب) حضر أستاذان في الفترة من ١٠ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير البرنامج التدريبي القطري بشأن إدارة الإفراج المشروط والإفراج رهن المراقبة في الفلبين. وحضر أحدهما في الفترة من ٤ إلى ١٠ تموز/يوليه دورة تدريبية للمساعدتين من المتطوعين في مجال مراقبة السلوك بصفته خبيراً يعمل لأجل قصير لصالح الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛

(ج) زار أستاذان نيروبي في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ١٢ أيلول/سبتمبر لتقديم المساعدة التقنية في تنفيذ مشروع بناء قدرات الضباط المعيّنين برعاية الطفل وحمايته.

٦- وقام معهد آسيا والشرق الأقصى، في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي عُقد في سلفادور، البرازيل، من ١٢ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بتنظيم حلقة العمل ٢، بشأن أفضل الممارسات من أجل الحيلولة دون اكتظاظ المرافق الإصلاحية. وتناول المشاركون في حلقة العمل طابع اكتظاظ السجون ونطاقه، وحلّوا خلفيته وناقشوا الاستراتيجيات والممارسات الفضلى الرامية إلى الحد من ذلك الاكتظاظ. واعتمدت نتائج حلقة العمل بوصفها مجموعة توصيات وقُدّمت إلى المؤتمر الثاني عشر.

باء- معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

٧- اضطلع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين خلال الفترة قيد الاستعراض بما يلي:

(أ) الإجراءات المتخذة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (التصديق على بروتوكول منع وقوع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتطبيق هذا البروتوكول). فيما يتصل ببرنامج المعهد لمكافحة الاتجار بالأشخاص والاتجار بالمهاجرين (٢٠٠٨-٢٠١١) قام المعهد، بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمكسيك وأمريكا الوسطى والكاريبية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بنشر دليل بشأن التحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص، إلى جانب وضع خطة رئيسية تتعلق بمنع هذه الجريمة وتبادل الاتصالات في هذا الصدد. وعُقدت دورات تدريبية إقليمية ووطنية في كل من السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا؛

(ب) الإجراءات المتخذة للحيلولة دون اكتظاظ السجون وبدائل السجن:

'١' واصل معهد أمريكا اللاتينية تنفيذ برنامج تدريب موظفي السجون في وزارة العدل والأمن لمقاطعة بوينس آيرس. وبلغ عدد الموظفين الذين دُرِّبوا في إطار هذا البرنامج ما يزيد على ٥٠٠ موظف؛

'٢' يعكف معهد أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع المكتب الإقليمي في بنما التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، على تنفيذ مشروع يرمي إلى رفع مستوى القدرات الإدارية للجهات المعنية بالمؤسسات الإصلاحية على حل ما يواجهها من مشاكل مستعجلة بشأن نظام السجون في سياق اضطلاعها بأعمالها اليومية وعلى اتخاذ إجراءات محدّدة بشأن هذه المشاكل؛

'٣' أجرى معهد أمريكا اللاتينية، جنبا إلى جنب مع مكتب المستشار الإقليمي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الأيدز في أنظمة السجون بكوستاريكا، تحليلاً مقارناً للحالة في كل من بنما والسلفادور ونيكاراغوا وهندوراس، ونظم المعهد حلقات عمل وطنية في تلك البلدان للترويج لاتباع سياسة بشأن الصحة العامة في أنظمة السجون؛

(ج) الإجراءات المتخذة في مجال قضاء الأحداث:

'١' نفّذ معهد أمريكا اللاتينية البرنامج المعني بمنع عنف الأحداث وتعزيز نظام العدالة الجنائية الخاص بالأحداث في أمريكا الوسطى، من أجل دراسة وتحليل نُظم العدالة الجنائية الخاصة بالأحداث ومستوى أدائها؛

'٢' نفّذ معهد أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشروعاً يرمي إلى وضع سياسات وتقديم مبادرات موجهة إلى الجناة من الشباب المعرضين للإقصاء من المجتمع في أمريكا الوسطى، وذلك في إطار خطة عمل اللجنة الإقليمية التابعة لمنظومة التكامل لأمريكا الوسطى والمعنية بمنع الجريمة بين صفوف الشباب؛

(د) الإجراءات المتعلقة بالاحتياجات الخاصة للمرأة داخل نظام العدالة الجنائية.

يعكف معهد أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع مؤسسة العدالة والمساواة بين الجنسين، على إنشاء مرصد إقليمي معني بالعدالة والمساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية، كما يواصل المعهد تنفيذ مشروع بشأن منع العنف وكفالة المساواة فيما يخص وصول المرأة إلى العدالة؛

(هـ) التدابير المتعلقة بقواعد الأمم المتحدة ومعاييرها في مجال العدالة الجنائية. يعكف معهد أمريكا اللاتينية، بالاشتراك مع معهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، على تنفيذ برنامج تدريبي متعدد السنوات بشأن إصلاح نظام العدالة الجنائية في أمريكا اللاتينية؛

(و) التدابير المتعلقة بمنع الجريمة. أجرى معهد أمريكا اللاتينية بحثاً بشأن العنف الاجتماعي في أمريكا الوسطى أرست أساساً موضوعية ومنهجية تفسيرية شاملة لإعداد سياسات ترمي إلى منع ذلك العنف. وقد نُشرت نتائج البحوث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

جيم - المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة

٨- نفذ المعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها، المنتسب إلى الأمم المتحدة، مشاريع مختلفة في عام ٢٠١٠ ونظم اجتماعات للخبراء ونهض بأعمال تحضيرية للمؤتمر الثاني عشر وعمل على نشر المعلومات، وذلك بشأن أمور منها ما يلي:

(أ) الدليل الذي تشارك في إعداده المكتب المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن إجراء دراسات استقصائية عن الإيذاء، واستقصاء بشأن التأثير غير السليم على أعضاء النيابة العامة والقضاة في السويد وفنلندا، والاستعدادات المتعلقة بإجراء استعراض للاستراتيجيات النموذجية للأمم المتحدة وتدابيرها العملية بشأن العنف ضد المرأة، ومشروع بشأن الفساد على الحدود الفنلندية الروسية، والجزء الثاني من مشروع بشأن الأمن في السجون الفنلندية والرعاية اللاحقة لفترة السجن، وترجمة الأداة الدولية لوضع السياسات المتعلقة بالسجون ومواءمة هذه الأداة حسب الأوضاع السائدة في روسيا. ونظم المعهد الأوروبي حلقة العمل ٢ في إطار المؤتمر الثاني عشر، وهو عاكف على نشر وقائعها. كما شارك المعهد في الأعمال التحضيرية لحلقة العمل ١ بشأن التثقيف في مجال العدالة الجنائية على الصعيد الدولي من أجل تحقيق سيادة القانون، ونظم اجتماعات جانبية؛

(ب) الجزء الثالث من المشروع الذي يتناول الأمن في السجون الفنلندية والرعاية اللاحقة لفترة السجن؛ وتجريب مشروع الأداة الأوروبية لاستقصاء حالات الإيذاء في فنلندا (مقدمة من المكتب الإحصائي للجماعة الأوروبية)؛ ودراسة عن الاتجار بالأشخاص بغرض السخرة (مشروع "FLEX")؛ وتحليل يستند إلى دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية العاشرة بشأن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية والإبلاغ عنه؛ ووضع أدوات رصد لمؤسسات القضاء وإنفاذ القانون (مشروع "CARDS")؛ والتدريب على مكافحة الفساد في الاتحاد الروسي؛

- (ج) يجري وضع مشروع عن الإحصاءات الأوروبية بشأن العقوبات غير الاحتجازية (DECODEUR). وقُدِّمت طلبات إلى صناديق مختلفة تابعة للمفوضية الأوروبية بشأن ما يلي: الحصول على البيانات والتتقيق بشأن الاستغلال لأغراض السخرة ومكافحة الاتجار بالبشر (DEFLECT) وبناء القدرات والسجينات اللاتي لديهن سوابق في مجال العنف والإيذاء (STRONG) وإجراء تجربة سابقة لاختبار دراسة استقصائية عن العنف ضد المرأة؛
- (د) أصدر المعهد الأوروبي تقارير ووثائق أخرى لأغراض نشرها على نطاق واسع، وأعطى منحاً دراسية لباحثين وممارسين من الشباب الأوروبيين؛
- (هـ) تعاون موظفو المعهد مع زملائهم العاملين في جمعيات ومجلات علمية دولية فضلاً عن مشاركتهم في مشاريع وطنية لوضع السياسات.
- ٩- ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن أنشطة المعهد الأوروبي من العنوان التالي: www.heuni.fi.

دال - المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين

- ١٠- شهدت الفترة قيد الاستعراض تزايداً في زخم التعاون مع شبكات منع الجريمة ومع الدول الأعضاء تلبية لاحتياجات محدّدة. وتولّى جون كيسيمبو منصب مدير المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بالنيابة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بعد أن انتهت فترة رئاسة ماسامبا سيتا. واضطلع المعهد الأفريقي بالأنشطة التالية:
- (أ) إجراء البحوث ووضع السياسات:
- ١' من المزمع تنفيذ المشروع المعنون "العودة من السجن إلى الدار" في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٠؛
- ٢' تجرى حالياً مناقشات مع السلطات المختصة في رواندا من أجل تقييم نظام ما بعد محكمة غاكاكا بوصفه أساساً لنقل أفضل الممارسات المتبعة؛
- ٣' أُجري تقييم لأثر طلبات خدمات المجتمعات المحلية في كينيا، التي بدأ تطبيقها في عام ١٩٤٥ ولكنها لم تخضع لأي تقييم قبل عام ٢٠٠٩، عندما استُهلّ بدعم من المعهد الأفريقي، وضُمّت خدمات الرعاية اللاحقة للسجن؛

٤' فيما يتصل بـ"مشروع رصد الجريمة السيبرانية" قامت الرابطة الدولية لمكافحة الجريمة السيبرانية والمعهد الأفريقي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، بتأسيس المركز الأفريقي للقانون السيبراني ومنع الجريمة السيبرانية الذي افتُتح في آب/أغسطس ٢٠١٠؛

٥' صدر في شباط/فبراير ٢٠٠٩ إعداد تقرير عن الاتجار بالأطفال، وأدى شن حملة توعية بشأن تعزيز جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص إلى استشارة المزيد من الردود فيما يتعلق بهذا الموضوع؛

٦' استُهلّ في شباط/فبراير ٢٠٠٩ إعداد تقرير عن الاتجار بالأشخاص في نيجيريا بالاستناد إلى شراكة محتملة مع مركز مكافحة الاتجار بالبشر في المملكة المتحدة بشأن التوعية بالمسألة، ومن المقرر إتمامه في تموز/يوليه ٢٠١٠؛

٧' استمرت عمليات تحديث إحصاءات الجريمة في أفريقيا في إطار "مشروع النماذج القطرية". وشارك المعهد الأفريقي في حلقة عمل نظمها المكتب بأديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وفي اجتماع فريق للخبراء بشأن جمع البيانات عن الجريمة عُقد بفيينا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛

٨' سيعقد في هذا العام اجتماع خبراء لمتابعة استقصاء حالات الإيذاء مع السلطات ذات الصلة في أفريقيا؛

٩' في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أرسلت استبيانات بشأن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، وستسهّل الردود عليها تقييم حالة تطبيق تلك القواعد في أفريقيا؛

(ب) التدريب:

١' حضر موظفون من أوغندا وبوروندي والسودان وكينيا دورة موجهة إلى موظفي العدالة الجنائية في أفريقيا عُقدت في أيار/مايو ٢٠١٠، ومن المقرر عقد دورات مماثلة في مناطق دون إقليمية أخرى. وقد وفد المشاركون فيها من مؤسسات إصلاحية ومراكز شرطة ودوائر معنية بطلبات خدمات المجتمعات المحلية؛

٢' تكلّل بالنجاح عقد حلقات عمل تدريبية بشأن الإفراج المشروط والإفراج رهن المراقبة والتدابير الإصلاحية المجتمعية في كل من أوغندا وزامبيا وكينيا. وحضر حلقة العمل المعقودة في أوغندا مشاركون من السودان. وتجرى مناقشة الاقتراحات التي تمخضت عنها حلقات العمل تلك؛

٣' تأجل حتى عام ٢٠١١ موعد عقد اجتماع للخبراء في شرق أفريقيا بشأن دراسة الإحرام، كان مقرراً عقده بكيغالي في أيار/مايو ٢٠١٠، وذلك بموجب اتفاق متبادل؛

٤' نظم المعهد الأفريقي وجامعة واشنطن ولي (الولايات المتحدة الأمريكية) وجامعة ماكيري (أوغندا)، بالتعاون مع مركز دراسات عقوبة الإعدام (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية)، تدريباً لمساعدين قانونيين في أفريقيا في آب/أغسطس ٢٠١٠. ويشير إعلان ليلونغوي حول اللجوء إلى المساعدة القانونية في النظام الجنائي في أفريقيا إلى نقص عدد المحامين في البلدان الأفريقية من أجل تقديم خدمات المساعدة القانونية اللازمة للعديد من المتضررين بنظام العدالة الجنائية. ويوصي الإعلان بأن يستعين أي نظام فعال للمساعدة القانونية بما يقدمه الموظفون والمساعدون القانونيون من خدمات قانونية تكميلية وخدمات أخرى ذات صلة بالقانون؛

٥' يعكف المعهد الأفريقي في إطار ما يقدمه من مساعدة تقنية لدوائر الإفراج المشروط والرعاية اللاحقة للسجن في كينيا، على الرد على طلب مقدم من كينيا تلتزم فيه عقد دورة لتدريب الضباط المعيّنين بالإفراج المشروط على الإشراف على طلبات خدمات المجتمعات المحلية؛

(ج) نشر المعلومات:

١' إصدار تقارير ورسالة إخبارية. تُنشر التقارير المتعلقة بالأنشطة المنفّذة على الإنترنت؛

٢' المجلة الأفريقية المعنية بالجريمة والعدالة الجنائية هي عبارة عن منشور يجمع مقالات بحثية عن منع الجريمة والعدالة الجنائية، وقد بدأ صدورها بنairobi في نيسان/أبريل ٢٠١٠؛

٣' ساهمت جامعة واشنطن ولي في استحداث مركز معلومات افتتح في شباط/فبراير ٢٠١٠؛

(د) التدريب الداخلي. استضاف المعهد الأفريقي متدربين داخليين ينتمون إلى عدة جامعات في أوغندا. ومن المزمع أن يُنفّذ في هذا العام برنامج تبادل للطلاب مع جامعات في الولايات المتحدة؛

(هـ) التعاون الدولي. يتعاون المعهد الأفريقي تعاوناً وثيقاً مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد الأفريقي والجماعات الإقليمية الأفريقية ووكالات أخرى تعمل على تعزيز منع الجريمة في شتى البلدان.

هاء- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية

١١- المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة العدالة الجنائية هو مؤسسة مستقلة غير ربحية تتخذ من فانكوفر، كندا، مقراً لها. ويتكفل المركز، الذي أنشئ في عام ١٩٩١، بمهمة تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية والحوكمة الرشيدة من خلال الجهود المحلية والوطنية والدولية. وخلال عام ٢٠١٠ نفذ المركز الأنشطة التالية:

(أ) أثناء انعقاد المؤتمر الثاني عشر، شارك المركز في ثلاث حلقات عمل واجتماع جانبي واحد، وعرض المركز في حلقة العمل ٢ أدواته الخاصة بوضع السياسات المتعلقة بإدارة السجون. وأعد المركز أيضاً ورقة المعلومات الرسمية لحلقة العمل ٥ (بشأن الاستراتيجيات وأفضل الممارسات من أجل الحيلولة دون اكتظاظ المرافق الإصلاحية)، وتولّى إدارة الجلسة المتعلقة باستراتيجيات تقليل عدد نزلاء السجون في مرحلة إصدار الحكم والمرحلة اللاحقة لإصداره. وركّز المركز في حلقة العمل ٤ (بشأن الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وسائر أشكال الجريمة المنظمة)، على العلاقة القائمة بين أشكال الجريمة عبر الوطنية، بما فيها الفساد، والتبعات التي تخلفها على تعزيز التعاون الدولي. كما تعاون المركز مع المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية في تنظيم اجتماع جانبي بشأن التصدي للعنف ضد المرأة؛

(ب) واصل المركز التشارك مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ مشروع يرمي إلى النهوض بقدرات مصلحة السجون في جنوب السودان واستحداث بدائل للسجن، ومساعدة مصلحة السجون على تلبية احتياجات الأطفال والنساء وغيرهم من شرائح السجناء الضعيفة ومراعاة ظروفهم الخاصة؛

(ج) ساعد المركزُ المكتبَ المعني بالمخدرات والجريمة على إعداد دليل لمديري السجون، وهو منشور صادر في سياق مجموعة الأدلة المتعلقة بالعدالة الجنائية، وأداة ومنهج للتدريب الأساسي لمديري السجون يستند إلى المعايير والقواعد الدولية؛

(د) فيما يخص جرائم الاحتيال الاقتصادي والجرائم المتعلقة بالهوية، شارك المركز في اجتماع المجموعة الأساسية من الخبراء في مجال الجرائم المتصلة بالهوية الذي عُقد في فيينا من

٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وقدم عرضاً موجزاً عن "دليل بشأن حماية ضحايا الجرائم المتعلقة بالهوية: مبادئ توجيهية للجهات المكلفة بإنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة"؛

(هـ) ساعد المركز برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه على وضع ورقة خيارات لدراسة النطاق المحتمل لآثار تطبيق القانون الجنائي في سياق مكافحة فيروس الأيدز ومنهجيات تطبيق القانون ومخاطره وفوائده والتحديات والفرص المترتبة عليه؛

(و) واصل موظف منتسب إلى المركز العمل مع المكتب الكائن في فييت نام والتابع للمكتب بشأن مشروعه المتعلق بتعزيز قدرات قطاعي إنفاذ القانون والعدالة على منع العنف المنزلي في فييت نام والتصدي له؛

(ز) ساعد المركز صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن طريق الإدلاء بتعليقات على وحدة التشريعات التابعة لمركز المعارف الإلكتروني لإنهاء العنف ضد المرأة والطفلة؛

(ح) ساعد المركز وزارة العدل في إثيوبيا على وضع مشروع سياسة لإدارة شؤون العدالة الجنائية والتحضير لإجراء استعراض شامل لقانون الإجراءات الجنائية في البلد؛

(ط) أصدر المركز تقريراً لهيئة وضع المرأة في كندا عن ممارسات مكافحة الاتجار بالأشخاص في كندا. وقدم ممثل عن المركز عرضاً إيضاحياً في المؤتمر الدولي الرابع عشر لمكافحة الفساد، في بانكوك، عن مسألة الاتجار بالأشخاص والفساد، وعرضاً إيضاحياً آخر في مؤتمر رابطة نقابة المحامين الدولية، في فانكوفر، كندا، عن ممارسات منع الفساد في الجهاز القضائي.

واو- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة

١٢- المعهد الأسترالي لعلم الجريمة هو مركز البحوث والمعارف الوطني بشأن الجريمة والعدالة في أستراليا. ويُجري المعهد بحثاً وينشر المعلومات من أجل تزويد حكومة أستراليا والمجتمع بشكل عام بقاعدة معرفية فريدة من نوعها ومشفوعة بالأدلة يُستشهد بها في وضع السياسات والممارسات في هذا المضمار.

١٣- وتدرس مشاريع المعهد البحثية الآثار المترتبة على منع الجريمة، وتتضمن تقاريره توصيات بشأن السياسات المتبعة في هذا الصدد. وتشمل المجالات المحددة للبحث في مجال منع الجريمة ونشر النتائج المتصلة بها ما يلي: التخطيط لوضع برنامج وطني معني بتقديم المساعدة التقنية؛ واستخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة بأقصى قدر من الفعالية؛ وتقييم برامج

التجنيد خارج المحاكم؛ ومنع الجريمة السيبرانية وجرائم الهوية؛ ومخاطر التشرد الناجمة عن الجريمة والآثار الإجرامية المترتبة على مبادرات منع الجريمة؛ ومنع الجرائم المالية؛ والاحتيال وغسل الأموال؛ ومنع الأنشطة الإرهابية وتمويل الإرهاب؛ وتصدي أجهزة إنفاذ القانون للمخدرات؛ وخفض معدلات العنف المرتبطة بتعاطي الكحول؛ وممارسة العنف أو القتل ضد العشير؛ والاتجار بالبشر؛ والمؤتمرات المتعلقة بالجريمة المنظمة والخطيرة وبالوقاية من حرائق الغابات والحرق العمد.

١٤- وفيما يلي الأنشطة التي اضطلع المعهد الأسترالي بتنفيذها بالتعاون مع مؤسسات أخرى:

(أ) وازب المعهد الأسترالي على عضويته في المركز الدولي لمنع الجريمة، علماً بأن مدير المعهد عضو في مجلس إدارة المركز، وكذلك في المجلس التنفيذي للجمعية الدولية لمنع إساءة معاملة وإهمال الأطفال؛

(ب) أعرب موظفو المعهد عن تأييدهم المباشر لمشاركة أستراليا في المؤتمر الثاني عشر والدورة التاسعة عشرة للجنة. وحصل أحد موظفي المعهد على منحة دراسية من مؤسسة تشرشل لدراسة الجوانب الدولية لقضايا عدالة الأحداث، فيما قدّم موظف آخر عرضاً وجه فيه دعوة لحضور المؤتمر التقني الأوروبي الأول بشأن مؤشرات عرض المخدرات، بدعوة من المؤتمر الذي عُقد في بروكسل؛

(ج) شارك المعهد الأسترالي في الاجتماع السنوي التاسع والعشرين لشبكة موظفي القانون في جزر المحيط الهادئ وفي تنظيم المؤتمر الدولي للجريمة المنظمة والخطيرة، وذلك بدعم من أجهزة إنفاذ القانون الأسترالية، في ملبورن، والذي شارك فيه ممثلون أستراليون وخبراء ممثلين للمكتب؛

(د) قدّم المعهد الدعم لأعمال فرقة العمل الأسترالية الآسيوية المعنية بقضايا الاحتيال على المستهلكين وخطة عمل لندن المشتركة - شبكة الاتصال الخاصة بسلطات مكافحة الرسائل التطفلية، وذلك من خلال المشاركة في اجتماعات سنوية. وموظفو المعهد الأسترالي هم أيضاً أعضاء في الفريق الاستشاري لمكافحة الاحتيال في المملكة المتحدة الذي يعنى بالحد من جرائم الاحتيال والجرائم المالية؛

(هـ) قدّم موظفون في المعهد الأسترالي ورقات في مؤتمرات دولية لمنع الاحتيال، منها مؤتمر حافة المحيط الهادئ لعام ٢٠١٠ المتعلق بالاحتيال لرابطة المدققين المعتمدين في مجال مكافحة الاحتيال؛ والندوة الدولية الثامنة والعشرين حول الجريمة الاقتصادية، في كلية

يسوع، جامعة كامبريدج (المملكة المتحدة). وقدّم الموظفون أيضاً سلسلة من العروض الإيضاحية في أوكلاند، نيوزيلندا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

١٥ - القدرات التقنية. واصل المعهد الأسترالي العمل في مشروع لتطوير القدرات التقنية للمهنيين المختصين بمنع الجريمة بغية تعزيز المهارات والممارسات الوطنية، ولا سيما في مجال التقييم المشفوع بالأدلة. وأصدر المعهد أيضاً تقارير وورقات موجهة إلى مقرري السياسات وسلسلة جديدة من الورقات من أجل تحويل البحوث إلى تطبيقات عملية، واستمر في دعم مركز تبادل المعلومات في الشؤون القضائية الخاص بالشعوب الأصلية (Indigenous Justice Clearinghouse) (www.indigenousjustice.gov.au)، وذلك على سبيل التركيز على البحوث ذات الصلة بالسياسات والممارسات المتبعة في هذا الصدد.

١٦ - قاعدة الأدلة والمشاريع البحثية. واطب المعهد الأسترالي على رصد الاتجاهات المتعلقة بالقتل والوفاة أثناء الاحتجاز وسرقة الأسلحة النارية والسطو المسلح والأحداث المحتجزين والاحتيايل على الحكومة والاحتيايل على المستهلكين والجريمة السيبرانية وتعاطي المخدرات غير المشروعة وما يتصل بها من جرائم وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص، وعلى تقديم تقارير عن تلك الاتجاهات. وشملت المشاريع البحثية ما يلي: برامج تركز على تقييم الأنشطة الإصلاحية المتعلقة بحالات التجنيد والعنف الأسري والاعتداءات الجنسية، وأنشطة ضبط الأمن في المباني المرخصة؛ ودراسات عن طبيعة أمن استخدام الحواسيب ونطاقه، والاحتيايل على المستهلكين، وتعاطي المخدرات في أوساط الجانيات، والعنف ضد السكان الأصليين وإساءة معاملة الأطفال، ومواقف المجتمعات المحلية إزاء العنف ضد المرأة، واحتكاك الأحداث بنظام العدالة الجنائية، وإنفاذ قوانين المخدرات في المجتمعات المحلية الأصلية؛ واستحداث أطر ومؤشرات أداء بشأن أمان المجتمعات المحلية في المناطق النائية، وقضاء الأحداث والتحرير الأمني بشأن الهوية في البيئات الحساسة؛ وتكثيف الأعمال التقنية المتعلقة بتوزع الجرائم والتنبؤ بها ومخدحتها. ويستضيف المعهد الأسترالي سنوياً الهيئة الأسترالية لمنح الجوائز في مجال منع الجريمة والعنف، والتي تقدّم دعماً مالياً للمنظمات التي تعتبر موفقة في وضع برامج لمنع الجريمة وتنفيذها. ولمزيد من المعلومات، انظر الموقع www.aic.gov.au/crime_community/acvpa.aspx.

١٧ - نشر نتائج البحوث. اعتمد المعهد الأسترالي تكنولوجيا شبكة الويب 2.0، ويتوقع أن يواصل ابتكاراته في مجال النشر في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٠، نشر المعهد الأسترالي ١٧ تقريراً بحثياً رئيسياً و ٢٠ ورقة عن اتجاهات الجريمة والعدالة الجنائية والمسائل المتصلة بها ضمن سلسلة المنشورات الصادرة في هذا المجال و ٧ صحائف من صحائف الوقائع (متاحة على الموقع www.aic.gov.au). وتوجد أداة إلكترونية جديدة لتحليل البيانات من أجل التوسّع في إتاحة

البيانات المتعلقة بالجريمة (انظر الموقع <http://data.aic.gov.au/duma/duma.html>). وجرى توسيع نطاق هذه الأداة في عام ٢٠١٠ على نحو يتيح معالجة بعض الإحصاءات في المنشور *Australian Crime: Facts and Figures* (الجريمة في أستراليا: حقائق وأرقام) الواسع الانتشار. ونشر موظفو المعهد الأسترالي العديد من المقالات الأكاديمية والفصول والورقات في صحف وكتب وقدموا ورقات في مؤتمرات وحلقات دراسية. واستضاف المعهد الأسترالي عدداً من مناقشات المائدة المستديرة لمقرري السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة حول قضايا ذات صلة بالجريمة ومنعها.

زاي- المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية

١٨- في عام ٢٠١٠ نظم المعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية ٣١ نشاطاً شارك فيها ٩٦٩ ٢ شخصاً ينتمون إلى ٥٦ بلداً، وقد نُفِذَت بالتعاون مع ٣٧ شريكاً و٥٣ جامعة. وفيما يلي سرد للأنشطة المتصلة بأعمال المكتب:

(أ) الأنشطة العلمية:

١' شارك وفد المعهد الدولي مشاركة نشطة في المؤتمر الثاني عشر، واشترك في تنظيم حلقة العمل ١. ونظم اجتماعاً جانبياً بالاشتراك مع الرابطة الدولية لقانون العقوبات، تناول التحديات الرئيسية التي تطرحها عولمة العدالة الجنائية. كما قام المعهد الدولي والرابطة الدولية لقانون العقوبات بتوزيع عدة ورقات ضمن وثائق المؤتمر الرسمية، مثل الوثيقتين A/CONF.213/NGO/2 و A/CONF.213/NGO/3؛

٢' من بين هذه الوثائق كان هناك تقرير عن حماية البيئة بواسطة القانون الجنائي (A/CONF.213/NGO/10)، ونتج التقرير عن مشروع مولته وزارة البيئة الإيطالية واختتم بعقد حلقة عمل نظمت في آذار/مارس بشأن الجرائم البيئية؛

٣' حضر المعهد الدولي المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي ضمن الوفد الإيطالي الرسمي. وإضافة إلى التزام إيطاليا، الذي أُعرب عنه في التعهدات التي قطعتها المحكمة الجنائية الدولية (انظر الوثيقة RC/9)، نظم المعهد الدولي جلسة حول "التعديلات المدخلة على نظام روما الأساسي: الجوانب الدبلوماسية والقانونية لمؤتمر كمبالا" في إطار دورة تدريبية لطلاب الدكتوراه في القانون الجنائي (انظر الفقرة الفرعية (ب) ٣' أدناه)؛

٤' جرى في إطار مشروع "العدالة في فترة ما بعد الصراعات ومبادئ الشريعة الإسلامية"، وبالتعاون مع معهد الولايات المتحدة للسلام، تنظيم اجتماع استغرق يوما واحدا حضره ٤٣ خبيراً بواشنطن العاصمة، في تشرين الثاني/نوفمبر، وذلك بغية إعداد ورقة مفاهيم بشأن قضايا العدالة بعد انتهاء الصراع في سياق الشريعة الإسلامية؛

٥' في كانون الأول/ديسمبر استضاف المعهد، بالتعاون مع فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، حلقة عمل بشأن أفضل الممارسات اللازمة لدعم ضحايا أعمال الإرهاب، وذلك لإعداد وتيسير الموافقة على خلاصة وافية بهذه الممارسات الفضلى.

(ب) الأنشطة التثقيفية:

١' حضر اثنان وخمسون طالبا من طلاب الدراسات العليا ومحامون شباب وباحثون وموظفون مبتدئون من منظمات غير حكومية ومنظمات حكومية دولية من ٢٧ بلدا مختلفا، دورة متخصصة عُقدت في أيار/مايو عن الاتجار بالبشر لأغراض التكسب بالاستغلال الجنسي؛

٢' عُقدت الحلقة الدراسية الثالثة بشأن الشريعة والعمليات العسكرية لأول مرة في المقر الرئيسي للمعهد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر. واضطلع بالتدريس في الدورة باحثون بارزون على الصعيد الدولي في مجال الشريعة، وقد حضرها ٣٩ من الضباط العسكريين والمستشارين القانونيين ومخططي العمليات والمستشارين السياسيين؛

٣' نظمت في أيلول/سبتمبر دورة تدريبية في القانون الجنائي لطلاب الدكتوراه، وذلك بناء على الاتفاقات التي أبرمها المعهد الدولي مع عدة جامعات إيطالية تدرس قانون العقوبات؛

٤' بناء على طلب المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، عُقدت في الأول من كانون الأول/ديسمبر حلقة دراسية عن القانون والشريعة لخمسة وعشرين موظفا من موظفي المكتب؛

(ج) المساعدة التقنية خدمةً لأغراض التعاون الإنمائي:

'١' انتهت في عام ٢٠١٠ المبادرة الإقليمية المشتركة بشأن العدالة بين المكتب والمعهد الدولي. ولاقت أنشطة التدريب مستويات قبول عالية في أوساط المشاركين الأفغان، بفضل النهج الذي كان فيه مقدمو التدريب والمدربون من الأفغان. وبلغ إجمالي عدد المحافظات الأفغانية التي وصل إليها المعهد ١٩ محافظة، واستفاد من الأنشطة ما مجموعه ٩٧٠ متدرباً أفغانياً. ونظم نشاط تدريبي واحد في كابول وقندهار كليهما، في سياق المشروع المشترك بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الدولي بشأن أنشطة التدريب على إصلاح السجون. ونفذ المعهد الدولي بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية في إيطاليا وبعثة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أفغانستان، أنشطة لتدريب الشرطة الأفغانية على التعامل مع حالات العنف المنزلي والعنف ضد المرأة؛

'٢' وللسنة السادسة على التوالي، تشارك المعهد الدولي مع صندوق النقد الدولي في تنظيم حلقة عمل في تشرين الأول/أكتوبر، تناولت التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية والوكالات المكلفة بإنفاذ القانون في مجال مكافحة غسل الأموال واسترداد الموجودات غير المشروعة. وشارك في حلقة العمل ٢٦ مسؤولاً حكومياً من آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية.

حاء- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

١٩- منذ إنشاء جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية قبل قرابة ثلاثين عاماً، لا يزال العديد من الأنشطة الدولية يُزوّد موظفي الأمن بأحدث المعارف والخبرات في هذا الميدان. وتشمل الأنشطة مؤتمرات أكاديمية وحلقات دراسية وندوات؛ وبرامج تدريبية؛ ومعارض؛ ونشر كتب وأطروحات وصحف ومقالات وتوزيعها؛ وإجراء زيارات رسمية؛ ومذكرات تفاهم وتعاون. وتهدف الأنشطة إلى جمع معارف وخبرات دولية بالتعاون مع الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والرابطات والأمم المتحدة وهيئات ذات الصلة. وتواظب الجامعة على المشاركة في ما يُنظم من اجتماعات تحت رعاية الأمم المتحدة. وفيما يلي موجز بأنشطة الجامعة خلال عام ٢٠١٠ وأوائل عام ٢٠١١:

(أ) نظمت الجامعة بالتعاون مع جامعة الدول العربية ملتقى علمياً بعنوان "نحو استراتيجية عربية شاملة لمكافحة الاتجار بالبشر"، عُقد في القاهرة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر؛

(ب) طبعت الجامعة تقريرها عن الجهود المبذولة على الصعيد الأكاديمي في مجال مكافحة الاتجار بالبشر ونشرت كتباً عن مكافحة الاتجار بالبشر ومكافحة الاتجار بالأشخاص في ضوء الشريعة الإسلامية؛

(ج) نظمت الجامعة محاضرة عامة بشأن دور الأسرة في التوعية بالأمن؛

(د) نظمت الجامعة، بالاشتراك مع وزارة الأمن الوطني في الولايات المتحدة، حلقة العمل المعنونة "مكافحة الاتجار بالبشر"، عُقدت في مقر الجامعة؛

(هـ) عقدت الجامعة مؤتمراً يومياً ٢٥ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بشأن استخدام الإنترنت لمكافحة النداءات الموجهة لارتكاب أعمال العنف المتطرف، بالتعاون مع المركز المعني بالمكافحة العالمية للإرهاب (الولايات المتحدة) ومنسق شؤون مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة؛

(و) عقدت الجامعة مؤتمراً بشأن تطرف الإرهابيين والتطرف الفكري، وحلقتي عمل بشأن المواجهة القانونية للإرهاب ومراكز تقديم المشورة في مجال الإرهاب؛

(ز) صدرت في عام ٢٠١٠ تقارير عن المواضيع التالية:

١' الجهود التي تبذلها الجامعة على الصعيد الأكاديمي لتعزيز حقوق الإنسان؛

٢' الجهود التي تبذلها الجامعة على الصعيد الأكاديمي لمنع تعاطي المخدرات والعقاقير المخدرة؛

٣' الجهود التي تبذلها الجامعة على الصعيد الأكاديمي لتعزيز الدفاع المدني والحماية المدنية؛

٤' الجهود التي تبذلها الجامعة على الصعيد الأكاديمي لمكافحة الفساد؛

٥' الجهود التي تبذلها الجامعة على الصعيد الأكاديمي لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛

٦' الأمن والحياة، مجلة تصدر شهرياً باللغة العربية؛

(ح) أصدرت الجامعة أيضاً منشورات عن السياحة والأمن، وغسل الأموال، والجريمة والعنف في البلدان العربية وعن تقنيات مكافحتها، وكذلك دراسات عن الادعاء العام والجريمة في أوساط النساء؛

(ط) نظمت الجامعة الدورات التدريبية والمحاضرات والندوات التالية:

- ١' دورة تدريبية عن الإرهاب في وسائط الإعلام؛
- ٢' محاضرة عامة بشأن دور الأسرة في التوعية بالمسائل الأمنية عُقدت في لبنان؛
- ٣' ندوة عن الافتقار إلى القدرات في الدوائر الأمنية وتأثيره على مكافحة الإرهاب، بالتعاون مع جامعة القصيم في المملكة العربية السعودية؛
- ٤' دورة تدريبية لشؤون الطب الشرعي على دليل جنائي رقمي بخصوص الإرهاب السيبراني، عُقدت بالاشتراك مع جامعة قطر في دولة قطر؛
- ٥' ندوة حول "عمل الشرطة الأوروبية: النظم والآليات-النموذج النمساوي"، بالتعاون مع أكاديمية الشرطة النمساوية في فيينا؛
- ٦' دورة تدريبية بشأن فن التفاوض وإدارة الأزمات، نظمت بالاشتراك مع وزارة الداخلية في اليمن؛
- ٧' منتدى عن "الاستراتيجيات الأمنية: الواقع والتطلعات" في السودان؛
- ٨' حلقة دراسية نظمت بالاشتراك مع جامعة دمشق في الجمهورية العربية السورية؛
- ٩' دورة تدريبية لشؤون الطب الشرعي، نظمت في قطر بالتعاون مع وزارة الداخلية؛

(ي) يستند برنامج عمل الجامعة إلى التوصيات والاقتراحات المقدمة من مجلس وزراء الداخلية العرب والمقترحات المقدمة من المؤتمرات والندوات التي تنظمها الجامعة والتوصيات المنبثقة عن الأحداث الجارية في العالم العربي أو غيرها من الأحداث الدولية المقدمة إلى الجامعة من الخبراء المشاركين في منظمات أمنية وإدارة شؤون العدالة الجنائية في البلدان العربية. كما يستند برنامج عمل الجامعة إلى القضايا الراهنة التي حدّدها الجامعة من الدراسات التجريبية لكي تكون موجهة لتلبية متطلبات برامج وخطط واستراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية.

طاء- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل بالولايات المتحدة

٢٠- المعهد الوطني للعدالة التابع لوزارة العدل في الولايات المتحدة هو الجهاز المعني بالبحث والتقييم في الوزارة المذكورة. ويتكفل المعهد الذي يتخذ من واشنطن العاصمة مقراً له، بمهمة توفير ما يلزم من معارف وأدوات موضوعية ومستقلة ومشفوعة بالأدلة لمواجهة

تحديات الجريمة والعدالة، وخصوصاً على صعيد الولايات والصعيد المحلي في الولايات المتحدة. ويشترك المعهد من خلال المركز الدولي التابع له، مشاركة ناشطة في مبادرات المكتب وفي غيرها من المبادرات الدولية. وفي عام ٢٠١٠، اضطلع المعهد بعدد من الأنشطة التي تهم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة والأمم المتحدة على النحو التالي:

(أ) ساعد المعهد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في أعماله في إطار المؤتمر الثاني عشر وعمل مع معهد الأمم المتحدة الأفريقي لأبحاث الجريمة والعدالة في مجال التحضير لحلقة العمل ٤ وتنظيمها. كما عمل المعهد مع المكتب في مجال وضع مشروع ورقة تحضيرية قُدمت إلى اللجنة عن دور الجريمة المنظمة في الاتجار بالأشخاص؛

(ب) جُمع المعهد البيانات المستمدة من ١٠ جولات من دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، شملت الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٦. وبذا تمكّن المعهد من توحيد المتغيرات وإعداد مجموعة بيانات موحدة تضم جميع المعلومات المستقاة من تلك الدراسات الاستقصائية. وقد أتاح المعهد هذه المجموعة من البيانات على الإنترنت لجميع الباحثين عبر الموقع الشبكي الخاص بالاتحاد المشترك بين الجامعات للبحوث السياسية والاجتماعية (www.icpsr.umich.edu)؛

(ج) اضطلع المعهد في عام ٢٠١٠ بالأعمال التحضيرية للاجتماع السنوي للمجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية ونظم هذا الاجتماع. واختار المعهد موضوع الجريمة الدولية المنظمة في أفريقيا من أجل تعزيز الجهود الجاري بذلها في المكتب للتركيز على هذه المنطقة؛ واشترك المعهد أيضاً مع المجلس الاستشاري في اختيار المتكلمين ووضع جدول الأعمال في صيغته النهائية وتوجيه الدعوات لحضور الاجتماع؛

(د) قدّم المعهد، بالاشتراك مع الجهاز الشقيق له، مكتب إحصاءات العدالة، الدعم لحمليتين من الجهود المتصلة بجمع البيانات. فقد دعم الجهازان في شباط/فبراير فريقاً من الخبراء معنياً بتحسين جمع بيانات الجريمة والإبلاغ عنها وتحليلها، وجمعاً المعلومات التي يحتاجها مكتب الإحصاءات للرد على استقصاء الأمم المتحدة الثاني عشر بشأن اتجاهات الجريمة.

ياء- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني

٢١- معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني هو مؤسسة أكاديمية مستقلة مقرها في جامعة لوند في السويد. وتتمثل مهمته في تعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني عن طريق البحث والتعليم الأكاديمي والبرامج الإنمائية المؤسسية. ويرد فيما يلي عرض لأبرز

الأنشطة التي اضطلع بها المعهد خلال عام ٢٠١٠ والمتصلة بتعزيز معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية:

(أ) البحوث:

١' أُجريت بحوث بشأن الثغرات التي تتخلل الحماية القانونية الدولية من العنف الجنسي والعنف الجنساني أثناء النزاعات المسلحة وبعدها، بما في ذلك إجراء دراسة حالة عن تنفيذ الحماية على الصعيد الوطني في ليبيريا؛

٢' أُجريت أيضا بحوث عن تكنولوجيات الكشف ومكافحة الإرهاب والأخلاقيات وحقوق الإنسان، بهدف تحديد حقوق الإنسان وغيرها من المعايير القانونية والأخلاقية التي يجب أن تستوفيها تكنولوجيات الكشف في مجال مكافحة الإرهاب؛

(ب) الأنشطة في السويد:

١' عُقدت في لوند يومي ١٢ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ حلقة دراسية دولية بشأن تكنولوجيات الكشف ومكافحة الإرهاب والأخلاقيات وحقوق الإنسان، وانصب تركيز الحلقة الدراسية على رسم السياسات؛

٢' تواصل تدريب المجندين في صفوف الشرطة على حقوق الإنسان وممارسات ضبط الأمن في أكاديمية الشرطة الكائنة في جامعة فاكسشو؛

٣' تعاون المعهد مع المركز الدولي للقوات المسلحة السويدية في تنظيم دورات تدريبية للمدربين على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بموضوع المرأة والسلام والأمن، وذلك لتدريب المستشارين العاملين في قوات الشرطة والجيش والمستشارين الميدانيين المعنيين بالشؤون الجنسانية؛

(ج) التعاون الدولي:

١' في نيسان/أبريل، اشترك المعهد في استضافة حلقة العمل ١ المعقودة في إطار المؤتمر الثاني عشر. وواصل المعهد في إطار برامجه الدولية لتنمية القدرات في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون، تعاونه مع المؤسسات القضائية والمحامين وأجهزة النيابة العامة ودوائر الشرطة والخدمات الإصلاحية في أصقاع كثيرة من العالم؛

٢' في أمريكا اللاتينية، اضطلع معهد راؤول فالينبرغ، جنبا إلى جنب مع معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، بتنفيذ أنشطة رامية إلى نشر نتائج

دراسة مقارنة إقليمية لنظم العدالة الجنائية والسجون، وكذلك أمثلة عن الممارسات الجيدة المتبعة في المنطقة؛

٣' تعاون المعهد مع كلية المدّعين العامين الوطنية في الصين بشأن تنمية القدرات في مجال تدريس حقوق الإنسان والتدريب عليها، ومع النيابة العامة التابعة للمحكمة الشعبية في منطقة هايديان بشأن نشر مبادئ توجيهية وُضعت لأجل تحسين التنسيق بين أعضاء النيابة العامة وأفراد الشرطة، وتعزيز حماية حقوق الإنسان في منطقة هايديان ببيجين؛

٤' تعاون المعهد مع المديرية العامة للمؤسسات الإصلاحية في إندونيسيا بهدف تعزيز القدرة على إدارة السجون على نحو يمتثل لمعايير حقوق الإنسان والمبادئ المهنية لإدارة السجون؛

٥' دعم المعهد قدرات مصلحة السجون في كينيا على إدارة احتياجاتها من التدريب في مجال حقوق الإنسان؛

٦' تعاون المعهد في تركيا مع القطاع القضائي، بوسائل منها إجراء دراسة عن تطبيق المحاكم التركية لتشريعات رئيسية لمكافحة العنف المنزلي، وساعد في تنمية قدرات رابطات المحامين الإقليمية على تقديم الخدمات القانونية للنساء المستضعفات؛

٧' شجّع المعهد على تعزيز الميائل والمعارف والمهارات فيما يتعلق بتدريس حقوق الإنسان في المعاهد الأكاديمية للتدريب القضائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلا عن التعاون في مجال حقوق الإنسان بين المعاهد الأكاديمية للتدريب القضائي وغيرها من المؤسسات في المنطقة.

كاف - المركز الدولي لمنع الجريمة

٢٢- تتمثل مهمة المركز الدولي لمنع الجريمة في دعم وتعزيز منع الجريمة محليا ووطنيا ودوليا فيما يتعلق بالإعلانات التالية وخطط العمل الخاصة بكل واحد منها: إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين؛ وإعلان بانكوك بشأن أوجه التآزر والاستجابات: التحالفات الاستراتيجية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ وإعلان سلفادور بشأن الاستراتيجيات الشاملة لمواجهة التحديات العالمية: منع الجريمة ونظم العدالة الجنائية وتطورها في عالم متغير، وكذلك استراتيجية المكتب المعني بالمخدرات والجريمة للفترة

٢٠٠٨-٢٠١١. وتولّت المديرية العامة الجديدة، باولا ميراغليا، رئاسة المركز بعد سلفها فاليري ساغانتي في حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٢٣- وتشمل الأنشطة والخطط الحديثة العهد ما يلي:

(أ) قواعد ومعايير منع الجريمة. أصدر المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠١٠ منشوراً جديداً بعنوان دليل أعمال مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع الجريمة، بالتعاون مع المركز الذي أسهم في وضع الدليل. وقدّم المركز مساهمات في عدد من الجلسات في إطار الدورة التاسعة عشرة للجنة في أيار/مايو ٢٠١٠، بوسائل منها تعزيز دور معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ب) المؤتمر الثاني عشر. نظم المركز حلقة العمل ٣ بشأن النهج العملية لمنع الجريمة في المدن، بتقديم طائفة من العروض الإيضاحية عن المدن الكبرى؛ والمدن التي ترتفع فيها معدلات الجريمة؛ وإشراك المرأة والشباب والأقليات؛ وطرح أدوات جديدة. وقد عُقدت حلقة العمل أثناء جلسة عامة؛ وستُنشر وقائع أعمالها بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في مطلع عام ٢٠١١؛

(ج) المساعدة الاستراتيجية والتقنية:

١' واصل المركز توسيع دوره في مجال تقديم المساعدة التقنية، ولا سيما في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا. وفي عام ٢٠١٠، اشتمل ذلك التعاون على الاضطلاع بأنشطة في كل من بيرو والسلفادور والصومال وغواتيمالا وموزامبيق وهايتي؛

٢' شارك المركز في اجتماعات البنك الدولي ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمات دولية أخرى، وهو يواصل تقديم المساعدة التقنية على أساس منتظم في كل من بلجيكا وفرنسا وكندا بشأن قضايا تخص الحكومات المحلية ومنع الجريمة؛

(د) تبادل المعلومات والتقارير والمنشورات:

١' أصدر المركز بالتعاون مع المكتب، تقريره الدولي الثاني عن منع الجريمة والأمن المجتمعي في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة. وتدلي هذه النظرة العامة والعالمية المقدمة كل سنتين بملاحظات على الاتجاهات السائدة في الجريمة ومنعها، بما يشمل المسائل المتعلقة بالهجرة وتعاطي الكحول والمخدرات والجريمة

المنظمة والحكم الرشيد والمبادرات الاجتماعية والتعليمية ومسائل التقييم (التقرير متاح بالإسبانية والإنكليزية والفرنسية)؛

٢٢' أصدر المركز دليلاً مرجعياً للشباب لصالح مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في دورة المنتدى الحضري العالمي الخامسة، التي عُقدت بربو دي جانيرو، البرازيل، في آذار/مارس ٢٠١٠؛

٢٣' نظم المركز في مونتريال بكندا من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الاجتماع الدولي الثالث المتعلق بمراصد الجريمة بالتشارك مع المرصد الوطني لمكافحة الجنوح وتدابير التصدي في العدالة الجنائية (فرنسا) والمرصد الوطني لمكافحة الجنوح في وسائط النقل (فرنسا)، وشارك في الاجتماع ٢٣ بلداً؛

٢٤' شارك المركز في أنشطة أُقيمت في كل من أستراليا وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإيطاليا والبرازيل وبلجيكا وبيرو وجنوب أفريقيا وشيلي والصومال وفرنسا وكندا والمكسيك وموزامبيق والنرويج وهاييتي والولايات المتحدة؛

(هـ) خطط عمل عام ٢٠١١. تشمل خطط العمل الأعمال التحضيرية لعقد حلقة دراسية دولية بشأن سلامة المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية في آذار/مارس ٢٠١١ وتقديم إسهامات في مبادرة كندية بشأن منع الاتجار بالأشخاص وإعداد التقرير الدولي الثالث عن منع الجريمة والأمن المجتمعي واستهلال خطة المركز الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. ويعكف المركز على رعاية حدث جانبي عن التثقيف والتدريب في مجال منع الجريمة في الدورة العشرين للجنة في نيسان/أبريل ٢٠١١.

لام- معهد الدراسات الأمنية

٢٤- معهد الدراسات الأمنية هو معهد مستقل غير ربحي يُعنى ببحوث السياسات التطبيقية وله مكاتب في أديس أبابا وبريتوريا وكيب تاون ونيروبي. ويتكفل المعهد بمهمة وضع مفهوم الأمن البشري في أفريقيا وتقديم المعلومات عنه وتعزيز النقاش بشأنه دعماً لصياغة السياسات واتخاذ القرارات على جميع المستويات. وفيما يلي المعالم البارزة للعمل الذي اضطلع به المعهد في عام ٢٠١٠ في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية:

(أ) الجريمة والأمن البشري:

١٠' نشر المعهد المجلة الفصلية بشأن الجريمة في جنوب أفريقيا (South African Crime Quarterly) وعقد حلقات دراسية وجلسات إحاطة منتظمة لفائدة مقررّي السياسات ومتخذي القرارات؛

١١' تولى المعهد رصد وتحليل اتجاهات الجريمة والعدالة في عدة بلدان أفريقية؛

١٢' نظم المعهد تدريباً لكبار المسؤولين على مسائل الجريمة وضبط الأمن في عدد من البلدان الأفريقية؛

١٣' أطلق المعهد الموقع الشبكي المعنون "محور الجريمة والعدالة" (الخاص ببرنامج الجريمة والعدالة (www.crimehub.co.za)؛

(ب) مكافحة الجريمة والإرهاب الدوليين:

١٤' تعاون المعهد مع منظمات دون إقليمية في أفريقيا لتوفير التدريب المتخصص فيما يتعلق بالجريمة والإرهاب الدوليين لفائدة المعنيين من المسؤولين الحكوميين وأعضاء الجهاز القضائي؛

١٥' قدّم المعهد المساعدة إلى الدول الأفريقية التي طلبتها في صياغة التشريعات اللازمة لتطبيق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على الصعيد الوطني؛

١٦' أقام المعهد علاقة عمل مع أمانة الكومنولث؛

١٧' تولى المعهد تنسيق الشبكة الأفريقية المعنية بالعدالة الجنائية الدولية، التي يضطلع ببرنامج الجريمة الدولية في أفريقيا بدور أمانتها؛

١٨' استضاف المعهد عدداً من حلقات العمل الإقليمية والوطنية بشأن التدابير المتخذة في أفريقيا للتصدي للجرائم الدولية (جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب)، ودور المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز المساءلة عن تلك الجرائم؛

١٩' شارك المعهد في المؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛

٢٠' أطلق المعهد مشروعاً مشتركاً بين هيئة الادعاء العام الوطنية في جنوب أفريقيا وحكومة إسبانيا لتدريب أعضاء رابطة المدعين العامين الأفريقيين على التعامل مع الجرائم الدولية والمعقدة؛

٨' قام المعهد بتنظيم دورات تدريبية بشأن التعامل مع الإرهاب لأعضاء جهاز شرطة جنوب أفريقيا ومنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، وتدريب هؤلاء الأعضاء على التعامل مع الإرهاب؛

٩' عمل المعهد بشكل وثيق مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب؛

١٠' أعدّ المعهد قاعدة بيانات شاملة بتشريعات وموارد مفيدة لمكافحة الإرهاب في أفريقيا؛

١١' أصدر المعهد عددا من الورقات والدراسات المتخصصة والرسائل الإخبارية الإلكترونية عن مواضيع متنوعة متصلة بالإرهاب والعدالة الجنائية الدولية؛

١٢' نشر المعهد كتابا شاملا عن حماية الشهود في أفريقيا للممارسين القانونيين والمحققين؛

(ج) إجراءات مكافحة الفساد:

١' نظّم المعهد عدة حلقات عمل وطنية وإقليمية للتوعية بمشكلة الفساد والحوكمة في أفريقيا؛

٢' استضاف المعهد البوابة الإعلامية عن الفساد والحوكمة في أفريقيا (www.ipocafrika.org)، ونشرَ ورقات وتقارير عن مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالفساد والحوكمة والمساءلة في الجنوب الأفريقي؛

٣' قدّم المعهد "التقرير السنوي لأجهزة الشرطة في جنوب أفريقيا في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠" إلى اللجنة المعنية بالشرطة في برلمان جنوب أفريقيا؛

(د) الحد من الأسلحة ونزع السلاح:

١' نشر المعهد المجلد الثالث من المنشور المعنون "الحد من الأسلحة في أفريقيا" (Arms Control: Africa)؛

٢' أجرى المعهد بحثا بشأن انتشار الأسلحة النووية؛

٣' نشر المعهد دليلا عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

٤' نشر المعهد ورقات بشأن الحد من الأسلحة؛

(هـ) مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال:

١٧ فرغ المعهد من دراسة مدتها ثلاث سنوات مع منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي بشأن الاتجاهات المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في بلدان الجنوب الأفريقي، وتناولت الدراسة الأنشطة الإجرامية ذات الأولوية التي رُصدت في ١٢ بلدا منذ عام ٢٠٠٥، وأفضت إلى إعداد ثلاثة تقارير استعراضية؛

٢٧ أصدر المعهد تقرير الاستعراض الأول عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الجنوب الأفريقي؛

٣٧ أجرى المعهد بحثا تعاونية عن الاتجاهات السائدة في غسل الأموال، ودعمًا لتنفيذ تدابير رامية إلى مكافحة غسلها. وعُقدت حلقات دراسية في كل من كينيا وملاوي وموزامبيق. وسيُنشر كتاب في مطلع عام ٢٠١١ عن هذا الموضوع؛

٤٧ أنشأ المعهد نظاما لتتبع وتوثيق المنتجات المعدنية في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بناء على طلب من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

٥٧ شارك المعهد في برنامج مكافحة الجريمة المنظمة وغسل الأموال، الذي يعدُّ جزءا من اتحاد يضم منظمات بحثية تدرس موضوع التهرب من الضرائب من خلال المعاملات التي تتم عبر الحدود والطرق المثلى لتنسيق نظم مكافحة الفساد مع مؤسسات تعمل على مكافحة غسل الأموال؛

(و) منشورات المعهد وموقعه الشبكي. أصدر المعهد مجموعة واسعة من المنشورات المتاحة كلّها في موقعه على الإنترنت (www.issafrica.org)، الذي يستقبل الآن ما يزيد على مليوني زيارة شهريا.

ميم- المعهد الكوري لعلم الجريمة

٢٥- يتكفل المعهد الكوري لعلم الجريمة بمهمة أداء الدور الريادي في مجال إجراء البحوث السياسية المشفوعة بالأدلة دعما للحكومة في وضع السياسات المتعلقة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في جمهورية كوريا. وتقلّد إيل سو كيم، وهو أستاذ في جامعة كوريا، منصب الرئيس الجديد للمعهد الكوري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. واضطلع المعهد في عام ٢٠١٠ بالأنشطة الرئيسية التالية:

(أ) برنامج المنتدى الافتراضي لمكافحة الجريمة السيبرانية. استُهل رسميا في آب/أغسطس ٢٠١٠ برنامج التدريب عبر الإنترنت على منع الجريمة السيبرانية ومكافحتها

للموظفين الآسيويين المكلفين بإنفاذ القانون في كل من إندونيسيا وتايلند والفلبين وأماكن أخرى، وذلك في إطار مشروع المنتدى الافتراضي. وأُطلق في عام ٢٠٠٩ قسم شبكة البحوث التابع لمشروع المنتدى الافتراضي، وتواصل أمانة المنتدى الافتراضي تولي إدارة القسم، وهو يوفر أحدث المعلومات والمصادر القيّمة عن الجريمة السيبرانية، بما فيها بحوث وورقات ومنشورات وقوائم بأسماء المهنيين المتخصصين في هذا الميدان، وحلقات دراسية ومؤتمرات، وإحصاءات عن الجريمة السيبرانية، وتشريعات عالمية ووصلات إلكترونية لعناوين مؤسسات ومنظمات أخرى ذات صلة بالموضوع. ومن المقرر أن يُدخل المعهد تحسينات على هيكل موقعه الشبكي ومضمونه من أجل التشجيع على زيادة المشاركة فيه. وقد قُدِّم مشروع المنتدى الافتراضي في الاجتماع الفرعي المعقود في إطار المؤتمر الثاني عشر، على سبيل متابعة أعمال المؤتمر السابق (انظر الموقع www.cybercrimeforum.org)؛

(ب) برنامج صوب إقامة العدل في آسيا (*Towards AsiaJust programme*). يشارك المعهد بنشاط في برنامج صوب إقامة العدل في آسيا، بالتعاون مع المركز الإقليمي لشرقي آسيا والمحيط الهادئ التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والكائن في بانكوك. ويهدف المعهد إلى إقامة نظام للعدالة الجنائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بغية التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسعياً إلى استهلال هذا المشروع، سيجري المعهد بحثاً مشتركة مع المركز الإقليمي التابع للمكتب ومع باحثين آسيويين؛

(ج) المؤتمر الثاني عشر. اشترك المعهد في تنظيم حلقة العمل ١ مع معاهد أخرى تابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كالمعهد الأوروبي لمنع الجريمة ومكافحتها ومعهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية. وتُوقّشت في حلقات العمل قضايا مختلفة ذات صلة بالتثقيف بشؤون العدالة الجنائية على الصعيد الدولي من أجل تحقيق سيادة القانون، في ضوء قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(د) إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في جمهورية كوريا. وضع المعهد نظام إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، الذي يتضمن قاعدة بيانات عن الإحصاءات الوطنية بشأن الجريمة والعدالة الجنائية. وسيُطرح هذا النظام بالإنكليزية في عام ٢٠١١. وعنوان موقعه الشبكي هو www.crimstats.or.kr؛

(هـ) استقصاء ضحايا الجرائم الجنائية في كوريا. استقصاء ضحايا الجرائم الجنائية في كوريا، الذي يواظب المعهد على إجرائه منذ عام ١٩٩٤، هو استقصاء يستخدمه المكتب الكوري للإحصاءات الوطنية حالياً بوصفه جزءاً من إحصاءاته الرسمية. ويزوّد هذا

الاستقصاء الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والباحثين ببيانات أدق وأصح عن ضحايا الجريمة ويسهم في إيجاد حلول في هذا المضمار؛

(و) استقصاءات المعهد. أجرى المعهد في عام ٢٠١٠ استقصاءات عن المواضيع التالية:

- '١' اتجاهات الجريمة والعدالة الجنائية؛
- '٢' إصلاح قانون الإجراءات الجنائية؛
- '٣' اتجاهات الجريمة فيما يتعلق بالهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتدابير ذات الصلة؛
- '٤' تطوير التثقيف بالشؤون القانونية من أجل تحقيق سيادة القانون.

نون - معهد بازل للحوكمة

٢٦- ينهض معهد بازل للحوكمة بمهمة تعزيز الحكم الرشيد في القطاع العام وفي أوساط الأعمال التجارية والشركات على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بفضل الخبرات والبحوث العلمية وأنشطة التدريب المحددة الأهداف والعالية التأهيل. ويعمل المعهد بوصفه مجمعاً فكرياً عملي المنحى ومتعدد التخصصات في مجالات محددة لمكافحة الفساد وغسل الأموال، واسترداد الموجودات. وقد قام المركز الدولي المتخصص لاسترداد الموجودات التابع للمعهد بوضع خطة عمل جديدة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى استرداد الموجودات التي تتراوح قيمتها بين ٣٠ و ٥٠ مليون دولار خلال هذه الفترة.

٢٧- وتشمل الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها المعهد في عام ٢٠١٠ ما يلي:

- (أ) التدريب وبناء القدرات:
- '١' نفّذ المركز الدولي لاسترداد الموجودات سلسلة من برامج التدريب على استرداد الموجودات وإجراء التحقيقات المالية في كل من إندونيسيا (بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة) وتايلند (بالتعاون مع المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (بالتعاون مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون) وليبيريا (بالتعاون مع وزارة الخارجية بالولايات المتحدة). وعُقد برنامج إقليمي، بالتشارك مع صندوق النقد الدولي، في المعهد

الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في سيراكوسا، إيطاليا، لأربعة عشر بلدا من بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ويهدف تطبيق منهجية التدريب التفاعلية إلى تطوير القدرات العملية للموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على إنجاح التحقيقات وملاحقة المجرمين قضائياً في حالات الفساد واسترداد الموجودات المعقّدة. وتُصمّم برامج التدريب خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للبلد الذي يطلب خدمات تدريب من المركز الدولي لاستعادة الموجودات؛

٢٠ زوّدت وحدة المعهد المعنية بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب السلطات المعنية في كل من أذربيجان وجمهورية تنزانيا المتحدة وقرغيزستان بخدمات تدريبية واستشارية فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال؛

(ب) الاستشارات القانونية والقضائية. نشر المعهد سلسلة من الورقات الفنية وعقد حلقات عمل بشأن إطار مكافحة غسل الأموال وضبط عائدات الجريمة ومصادرتها وإدارة الموجودات المصادرة في كل من ألبانيا وصربيا وكوسوفو، وذلك في إطار مشاريع مجلس أوروبا، التي سعت إلى تقييم مدى اتساق تلك الأطر القانونية مع المعايير الأوروبية والدولية؛

(ج) الحوكمة ومكافحة الفساد. ساعد المعهد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إجراء عمليات تحليل للثغرات التي تواجه تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في بوتان ومنغوليا. ويشجّع هذا المشروع على الاضطلاع بعملية تشاركية ومدفوعة وطنياً صوب إجراء إصلاحات في مجال مكافحة الفساد؛

(د) المؤتمرات والاجتماعات. عقد المعهد مؤتمرين دوليين:

١٠ مؤتمر متعدد التخصصات بشأن تضارب المصالح نُظّم ببازل، سويسرا، في أيار/مايو ٢٠١٠، بالاشتراك مع كلية الحقوق في جامعة بازل وبالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، وهو مؤتمر عُقد بهدف تحسين فهم الكيفية التي يمكن بها تحديد عمليات تضارب المصالح وتنظيمها وحلّها؛

٢٠ اجتماع خبراء بشأن الأطراف الفاعلة من غير الدول في مجال استرداد الموجودات نُظّم بلاكسنبورغ، النمسا، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، بالاشتراك مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد وتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، وذلك بقصد توضيح أدوار الأطراف الفاعلة من غير الدول ومسؤولياتها فيما يخص عمليات استرداد الموجودات؛

٢٨- وحضر المعهد أيضا الأنشطة التالية:

(أ) المؤتمر الثاني عشر الذي شارك في سياقته في حلقتي عمل ركزت على استرداد الموجودات؛

(ب) المؤتمر الدولي الرابع عشر لمكافحة الفساد الذي عُقد بيانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، والذي شارك فيه المعهد في عدة حلقات عمل ركزت على مجالات عمله الأساسية، وتولى تنظيم حلقات العمل هذه؛

(ج) الدورة التدريبية الدولية الـ١٤٦ لمعهد آسيا والشرق الأقصى لمنع الإجرام ومعاملة المجرمين، المعقودة بطوكيو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

٢٩- وشملت منشورات المعهد الرئيسية في عام ٢٠١٠ ما يلي:

(أ) كيليان شتراوس، "حالة وحدات الاستخبارات المالية في أوروبا الوسطى والشرقية والاتحاد السوفياتي السابق"، سلسلة ورقات العمل رقم ٥٩؛

(ب) كوجو أتيسو، "استرداد الموجودات المسروقة: السعي إلى تحقيق موازنة بين حقوق الإنسان الأساسية المعرضة للخطر"، سلسلة ورقات العمل رقم ٥٨؛

(ج) "إيجاد علاقة بين المساعدة الإنمائية واسترداد الموجودات وغسل الأموال"، ورقة تهدف إلى بيان كيفية تأثير غسل الأموال على التنمية؛

(د) دانييل ذيليسكلاف وبيدرو غوميس بيريرا، محرران، "دور الأطراف الفاعلة من غير الدول في استرداد الموجودات"، مع تمهيد من إعدام آن بيترز (برن، دار بتر لانغ للنشر) (من المرتقب صدوره في ربيع عام ٢٠١١).

رابعاً - أنشطة المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية

٣٠- في عام ٢٠١٠ اضطلع المجلس الاستشاري الدولي للشؤون العلمية والفنية بالأنشطة التالية:

(أ) واصل المجلس الاستشاري أنشطته في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، بالتعاون الوثيق مع المكتب؛

(ب) شارك المعهد الاستشاري في المؤتمر الثاني عشر وتولّى تنظيم اجتماعات جانبية وتنسيقها ورعاية اجتماعين منها، وهما: "العنف ضد المرأة" و"حماية الممتلكات الثقافية: أحدث المستجدات"؛

(ج) شارك المجلس في الدورة التاسعة عشرة للجنة، وتولّى تنسيق حلقة عمل معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بشأن الحماية من الاتجار بالممتلكات الثقافية، التي أتاحَت الفرصة لمعاهد الشبكة وفريق الخبراء لتقاسم المعارف. وتشكل نتائج الدورة جزءاً من وثائق اللجنة الرسمية؛

(د) أُجريت في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ مناقشة مائدة مستديرة وقُدِّمَ عرض إيضاحي حول المجلّد المعنون الجريمة المنظمة المتعلقة بالأعمال الفنية والقطع الأثرية، في المعهد الإيطالي للدراسات الفلسفية بنابولي، إيطاليا؛

(هـ) قُدِّمَ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ اقتراح بشأن إنشاء لجنة دائمة لمكافحة الجريمة المتعلقة بالأعمال الفنية والقطع الأثرية، بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية في إيطاليا؛

(و) وُزِّعت في تموز/يوليه ٢٠١٠ مخطوطة الكتاب المعنون الجريمة المتعلقة بالأعمال الفنية والقطع الأثرية في العالم: الأنشطة غير المشروعة في الممتلكات الثقافية وتدابير التصدي لها في السياسات الجنائية، الذي أعدّه ستيفانو ماناكوردا ودنكن تشابيل، وسوف يُنشر الكتاب قريباً؛

(ز) نظم المجلس الاستشاري بالتعاون مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة مؤتمراً دولياً في كورمايور، إيطاليا، من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر بشأن الموضوع المعنون "الجريمة الدولية المنظمة: التجربة الأفريقية". وقد كرّس المجلس مؤتمره السنوي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في أفريقيا. وحضر المؤتمر، الذي قُسِّمَ إلى أربع جلسات، نحو ١٠٠ ممثل عن السلطات المكلفة بإنفاذ القانون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية من ٢٣ بلداً. وصيغت مجموعة من التوصيات سيقدمها المجلس الاستشاري في الدورة العشرين للجنة؛

(ح) سبق عقد مؤتمر المجلس الاستشاري استضافة الاجتماع التنسيق لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

- ٣١- ويمكن الاطلاع على الجدول الزمني للمجلس الاستشاري المنشور على شبكة الويب والخاص بالأنشطة المتعلقة بالعدالة الجنائية الدولية على العنوان www.crimeday.net، وهو موقع يمكن الاطلاع على المعلومات الواردة فيه الآن بأكثر من ٤٠ لغة.
- ٣٢- ويتواصل إصدار نشرة المجلس الفصلية بالتعاون مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ٣٣- ويستقبل الموقع الشبكي الخاص بالمجلس (www.ispac-italy.org) عدة مئات من الزيارات شهرياً، ويوجد فيه باب خاص يضم معلومات مفصلة عن المؤتمر الثاني عشر.
-